جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الأولى من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

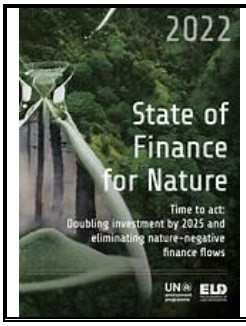

تقرير حالة التمويل للطبيعة لعام ٢٠٢٢

حان الوقت للعمل: مضاعفة الاستثمار بحلول عام ٢٠٢٥ والقضاء على التدفقات المالية السلبية على الطبيعة

والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المتحدث

د. منى سامي طلعت

الأستاذ المساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

منسق النشاط

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

الثلاثاء ٣ أكتوبر ٢٠٢٣

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2023/2022

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

د. هبة جمال الدين

الأستاذ المساعد بمركز الأساليب التخطيطية

المنسق المشارك للنشاط

أ. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء ٣ أكتوبر ٢٠٢٣ أولى حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. والتي قدمت فيها الدكتورة/ منى سامي، الأستاذ المساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية عرضًا لتقرير "حالة التمويل للطبيعة ٢٠٢٢: والذي يحمل عنوان (حان الوقت للعمل: مضاعفة الاستثمار بحلول عام ٢٠٢٥ والقضاء على التدفقات المالية السلبية على الطبيعة)، والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يناقش التقرير تدفقات التمويل العام والخاص للحلول القائمة على الطبيعة لمعالجة التحديات العالمية المتعلقة بفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وتغير المناخ، مع مقارنة الاستثمارات الحالية بالاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المبرمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (UNCBD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). كما يعد هذا التقرير الثاني في سلسلة تهدف إلى إطلاع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الرئيسية ومدى توافق التدفقات المالية مع الأهداف العالمية والاستثمار اللازم للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من ١,٥ أو ٢ درجة مئوية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق حياد تدهور الأراضي. كما يقدم توصيات رفيعة المستوى حول كيفية زيادة التدفقات المالية إلى الحلول القائمة على الطبيعة وتحسين المواءمة مع النتائج الإيجابية للطبيعة. كما يهدف التقرير إلى معالجة هذه الفجوات المعرفية الحرجة. ويحلل الاستثمار العالمي الحالي في الحلول القائمة على الطبيعة ويقدر احتياجات الاستثمار المستقبلية لتلبية التنوع البيولوجي وتغير المناخ وطموحات استعادة الأراضي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات ريو الثلاث.

على جانب آخر، يتميز التقرير هذا العام بتناوله الموضوعات بصورة أكثر اتساعًا وشمولية تتمثل فيما يلي:

أولا، تم توسيع تحليل تدفقات التمويل ليشمل الحلول القائمة على الطبيعة البحرية.

ثانيًا، الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة، حيث أن هناك حاجة للحد من تغير المناخ إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية (بالإضافة إلى هدف الدرجتين المئويتين)، نظرا للأثر الهائل الذي يحدثه ذلك على الطبيعة والأفراد.

ثالثًا، تم قياس تدفقات رؤوس المال العامة ذات الطبيعة السلبية، لتسليط الضوء على تأثيرها في السياق العام لتدفقات التمويل إلى الطبيعة.

رابعًا، تم تقدير فوائد الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة لتثبت للساسة وقادة الأعمال والمال أن الطبيعة تشكل جزءً كبيرًا من الحل للأزمات العالمية.

يركز التقرير بشكل خاص على قدرة الحلول القائمة على الطبيعة على معالجة التحديات المجتمعية المتعلقة بأزمة المناخ وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. حيث تعد النظم البيئية البرية والبحرية مسؤولة عن امتصاص وتخزين حوالي نصف انبعاثات الكربون العالمية. كما وجد التقرير الخاص بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري أقل من ١,٥ درجة مئوية، أن من ضمن الاستراتيجيات الأكثر فعالية للحد من الانبعاثات هي الحلول القائمة على الطبيعة مثل: حماية النظام البيئي، وترميم الأراضي الزراعية وتحسين إدارتها. ويخلص التقرير إلى أن ما يقرب من ١٥٤ مليار دولار أمريكي سنويًا يتدفق حاليًا إلى الحلول القائمة على الطبيعة، حيث يشكل مصادر التمويل العامة ٨٣ في المائة والتمويل الخاص ١٧ في المائة. ويوضح الشكل رقم (١) حجم التغير في التمويل العام والخاص بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

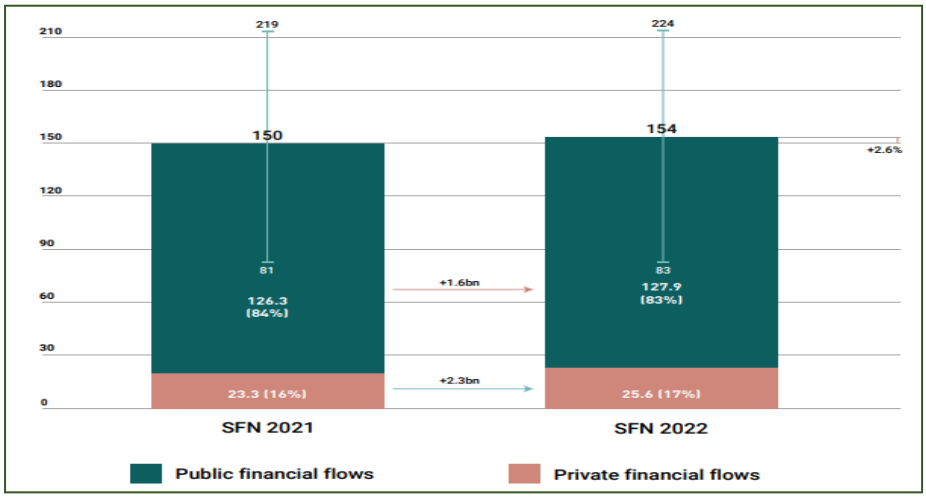

شكل رقم(١): حجم التغير في التمويل العام والخاص بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

المصدر: تقرير حالة التمويل للطبيعة، ٢٠٢٢-برنامج الأمم المتحدة للبيئة

كما أشار التقرير إلى أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات المالية بالقضايا البيئية المختلفة وإدراكهم لأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، إلا أن هناك عادةً ضعف في المعرفة والفهم فيما يتعلق بحجم رأس

المال الذي تم توجيهه بالفعل إلى الأصول والأنشطة التي يمكن اعتبارها حلولاً قائمة على الطبيعة، وكم رأس المال الذي يجب توجيهه إليها، وما هي فرص الاستثمار الواردة في هذا المجال؟

ويؤكد التقرير على أنه يمكن للحلول القائمة على الطبيعة أن تلعب دوراً رئيسياً في معالجة مجموعة واسعة من التحديات المجتمعية، من إدارة ندرة المياه إلى الحد من مخاطر الكوارث إلى التخفيف من حدة الفقر. يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن السياسات الإيجابية للطبيعة يمكن أن تجتذب أكثر من ١٠ تريليون دولار أمريكي من قيمة الأعمال السنوية الجديدة وتخلق ٣٩٥ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠. ويتناول التقرير تدفقات التمويل العام المنشورة التي من المحتمل أن تلحق الضرر بالطبيعة لفهم كيفية مقارنة المقياس بالتمويل الذي يفيد الطبيعة.

شكل رقم(٢): التدفقات المالية للطبيعة

المصدر: تقرير حالة التمويل للطبيعة، ٢٠٢٢-برنامج الأمم المتحدة للبيئة

هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- **يناقش التقرير قضية هامة جدًا، ولكن يلاحظ على أغلب التقرير التعامل بالأرقام المطلقة وليست النسب المئوية؛ ما يصعب معه متابعة التغير في ديناميكيات وضع التمويل ومعرفة التطور الحادث بها.**
- **التأكيد على أن التمويل يُعتبر من أحد أهم آليات تحقيق العدالة البيئية، بمعنى أن تتحمل الدول المتقدمة جزءً مما تسببت به في إلحاق الضرر بالدول النامية الأكثر عرضة للتدهور البيئي الحادث وتداعيات التغيرات المُناخية.**

- أهمية وضرورة الوقوف على طريقة احتساب المؤشرات المختلفة التي ذكرها التقرير، ومصادر البيانات والمنهجيات المتبعة في القياس حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج واستخلاصات سليمة وو اقعية.

- تجدر الإشارة إلى أن غالبية التمويل الممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية بنحو ٧٥% يستهدف عملية التخفيف في مقابل ٢٥% فقط من هذا التمويل يستهدف مشروعات وبرامج التكيف، هذا بالإضافة إلى أنه نحو ٨٠% من هذا التمويل يُقدم في شكل قروض بينما نحو ٢٠% فقط في شكل منح ومساعدات.

- أشار التقرير لضرورة وقف التمويل أو الاستثمار ذو الأثر السلبي على الطبيعة مثل الاستثمار في قطاع الزراعة على سبيل المثال-على حد ذكر التقرير-، ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار النظر في انعكاسات ذلك من حيث ارتفاع أسعار السلع الغذائية بصورة كبيرة جدًا في الدول النامية. هذا فضلًا عن تأثير ذلك على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.

- من الأهمية بمكان دراسة مدى التو افق والاتساق بين نتائج وتوصيات التقرير وتوصيات مؤتمر المُناخ COP27 الأخير.

- لابد من إعادة النظر في دور وموقف الدول المتقدمة تجاه الدول النامية في التعامل مع قضية التغيرات المُناخية والحفاظ على البيئة خاصة في ظل الأوضاع والحروب والأزمات والأوبئة العالمية الحالية التي تسببت بها بعض الدول المتقدمة وتتحمل آثارها الدول النامية التي لم تكن سببًا فيها.

- أهمية ضبط استخدام المصطلحات والمفاهيم البيئية المختلفة مثال على ذلك، مصطلح "الإدارة الجيدة للموارد" وما قد يحمله من فرصة وفتح مجال لبعض الدول للهيمنة والاستحواذ على ثروات ومقدرات بعض الدول النامية تحت مبرر تحسين إدارة الموارد المختلفة وأن من يملك تكنولوجيا إدارة المورد هو من يتحكم في المورد.